

التشديد على أهمية تبني السياسات الاقتصادية الكلية التي من شأنها التركيز على الارتقاء بنوعية النمو الاقتصادي، ليصبح مدفوعاً بشكل أساسي بالاستثمار والصادرات عوضاً عن الاستهلاك وبدور أكبر للقطاع الخاص، ورفع الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج، ضرورة التنسيق بين السياستين المالية والنقدية لتعزيز الاستقرار الاقتصادي الكلي، مع وجود رؤية واضحة وشفافة لدور كل من السياستين المالية والنقدية، وتبني آليات السياسة النقدية الكفيلة ببلوغ هذا المستهدف، في الأجل المتوسط